**وثيقة عامة** **رقم الوثيقة : MDE 21/006/2002**

**10 إبريل/نيسان 2002**

## تحرك عاجل 02/109 عقوبة الإعدام

**السلطة الفلسطينية : عقوبة الإعدام**

**محمد ثابت خليل الراعي، 47 عاماً**
**سمير خضر إسماعيل حاجي، 40 عاماً**
**محمود محمد عبد السلام الشريف، 52 عاماً**
**سهيل شحاده زقوت، 33 عاماً**
**حسام زهدي محمد الحسي، 22 عاماً**

حُكم على الرجال الفلسطينيين الخمسة الواردة أسماؤهم أعلاه بالإعدام رمياً بالرصاص، بعد محاكمة جائرة، بسبب "تعاملهم" مع جهاز المخابرات الإسرائيلي. وينبغي مصادقة الرئيس ياسر عرفات على الأحكام، ويمكن بعدها إعدامهم في أي وقت.

ويتسم موقف الرأي العام من المتعاملين بالعداء الشديد، وحتى إذا لم يصادق الرئيس عرفات على الأحكام، فإن الرجال ما زالوا معرضين لخطر القتل الحقيقي جداً، إما داخل السجن أو إذا أُفرج عنهم.

وقد جرت محاكمة الرجال أمام محكمة أمن الدولة في غزة في جلسة واحدة مساء 6 إبريل/نيسان، سُمح لهم خلالها بمقابلة المحامين. وهم الآن محتجزون في تل الهوا، وهو مقر قيادة الأمن الوقائي الفلسطيني في مدينة غزة.

والرئيس عرفات محاصر في مكاتبه في رام الله، ويبدو حالياً أنه لا مجال لعرض الأحكام عليه كي يصادق عليها.

وقد خفَّضت المحكمة حكم الإعدام الذي صدر على رجل سادس اسمه عبد الحليم مسعود حمدان إلى الأشغال الشاقة لمدة 15 عاماً.

**معلومات حول خلفية القضية**

أدانت منظمة العفو الدولية في السابق المحاكمات التي تجري أمام محكمة أمن الدولة باعتبارها محاكمات بالغة الجور. وغالباً ما تتم المحاكمات بإجراءات مقتضبة وتجري أمام قضاة عسكريين، وليس هناك أي حق في تقديم استئناف. ولا تخضع الأحكام إلا للتصديق عليها من جانب الرئيس عرفات، ويمكن تنفيذها خلال ساعات أو أيام من انتهاء المحاكمة.

ويلقي الأشخاص المدانون "بالتعامل" مع إسرائيل معاملة بالغة القسوة. وقد أُعدم شخصان في يناير/كانون الثاني 2001. وأُبلغ مندوبو منظمة العفو الدولية الذين زاروا وزير الشؤون الحكومية في السلطة الفلسطينية في مارس/آذار أن السلطة وعدت الاتحاد الأوروبي بعدم تنفيذ المزيد من أحكام الإعدام. بيد أنه وفقاً لما ذكرته الأنباء، قتل فلسطينيون مسلحون ما لا يقل عن 28 "متعاملاً" مزعوماً هذا العام.

**التحرك الموصى به : يرجى إرسال مناشدات بحيث تصل بأسرع وقت ممكن باللغة الإنجليزية أو بلغتكم الأم :**

- تدعو الرئيس عرفات إلى عدم التصديق على أحكام الإعدام التي صدرت على الرجال الخمسة الواردة أسماؤهم أعلاه وتعرب عن المعارضة المطلقة لعقوبة الإعدام؛
- تعبر عن القلق من أن هذه المحاكمة وسواها من المحاكمات التي تجري أمام محكمة أمن الدولة بالغة الجور ولا تستوفي الحد الأدنى من المعايير الدولية للمحاكمات العادلة؛
- تحث على عدم تنفيذ أية إعدامات أخرى وعلى إلغاء عقوبة الإعدام.

**ترسل المناشدات إلى :**

بما أن الرئيس عرفات محاصر في رام الله، يرجى إرسال المناشدات إلى مكتب الرئيس في غزة على النحو التالي :

الرئيس ياسر عرفات
مكتب الرئيس في غزة
السلطة الوطنية الفلسطينية
**فاكس رقم : 159 822 82 972+ (قد يكون الاتصال صعباً، لكن يرجى الاستمرار في المحاولة)**
**التحية : السيد الرئيس عرفات**

أو إلى الممثلين الدبلوماسيين للسلطة الفلسطينية المعتمدين في بلدكم.

**ويرجى إرسال المناشدات فوراً.**